

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة
وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، ناصر التل، يوسف الذيابات، غريب الخطيبية

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٩/٤٠٧٧

إعادة نظر

المستدعي:

زيد عمر حمادي عليان
بصفته الشخصية وبصفته مالك الاسم التجاري مؤسسة زيد عمر لتجارة الإطارات
وكيله المحامي أيمن مسك

القرار

بناءً على الاستدعاء المقدم من المحامي أيمن مسك وكيلاً عن زيد عمر حمادي عليان
بصفته الشخصية وبصفته مالك الاسم التجاري مؤسسة زيد عمر لتجارة الإطارات والمتضمن
إعادة نظر و/أو تصحيح خطأ في قرار الحكم التمييزي رقم ٢٠٠٩/٤٠٧٧ حيث ورد خطأ في
نهاية القرار.

(رد أسباب الطعن التمييزي لعدم ورودها على القرار المطعون فيه .

ولهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها).

وأنة وبالنسبة لطلب إعادة النظر فإنه وبموجب المادة ٢/٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية يجوز لمحكمة التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن استناداً لأي سبب شكلي خلافاً لحكم القانون وأن الرد في هذه القضية لم يكن لسبب شكلي فنقرر الالتفات عن هذا الشق من الاستدعاء.

أما بالنسبة لطلب تصحيح خطأ في قرار الحكم التمييزي وفيما إذا كان يجوز التصحيح أمام محكمة التمييز وخاصة في النتيجة النهائية في القرار .

فإننا نجد أن التصحيح المطلوب هو وسيلة لإظهار حقيقة ما قصدته المحكمة في حكمها.

(وفي هذا يقول الدكتور رزق الله الأنطاكي في كتابه أصول المحاكمات المدنية والتجارة طبعة ١٩٦٤ الصفحات - ٦٨٧ - ٦٨٩ - (يشمل طلب التصحيح ليس فقط أسباب الحكم بل منطوقه أيضاً إذا تبين أن الحكم المادي قد وقع في المنطوق وكانت أسباب الحكم تدل دلالة واضحة على وجود هذا الخطأ).

ونشير هنا إلى قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ٢٩٣٦/٢٠٠٧ تاريخ ٢٧/١/٢٠٠٩ .

وأنة وباستعراض ما ورد بقرارنا ٤٠٧٧/٢٠٠٩ نجد أن هناك تناقضاً في القرار من حيث الرد على أسباب الطعن ومن حيث النتيجة النهائية التي توصل إلى القرار ، حيث كان يجب أن تكون النتيجة نقض القرار وليس رد التمييز .

لهذا نقرر وعملاً بالمادة ١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية تصحيح الخطأ
المادي الكتابي في القرار الصفحة الخامسة - السطرين الأول والثاني - بحيث يصبح :

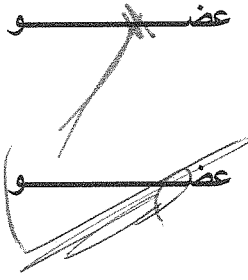
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى
مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رجب سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٦/٦/٢٠١١م

القاضي المترايس



عضو



عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / ف ع

